برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٣ - ٢٠٠٠/١٠/٢٦

مسائل المالية والميزانية

البند ٤ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس للعلم والإحاطة

تقرير مكتب المفتش العام

يناير/كانون الثاني ١٩٩٨ - ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2000/4-C
14 September 2000
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم والإحاطة بمحتواها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

المفتش العام، مكتب المفتش العام (OEDI) Mr F. Gazzoli رقم الهاتف: 066513-2060

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخـــص

عملاً بالمادة السادسة (٢) (ب) (ثامناً) من النظام الأساسي لبرنامج الأغذية العالمي يزود المجلس مـــرة كـــل سنتين بتقرير عن عمليات التفتيش والتحقيق لينظر فيها ويحيلها إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمـــات المراقبـــة الداخلية وفقاً لقرار المجلس رقم ١٩٩٨/م ت-٣/٣ فيما يلي التقرير الثالث لمكتب المفتش العام الذي يغطـــي الفترة من يناير/كانون الثاني ١٩٩٨ إلى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩، وهذا التقرير:

- يلخص عمليات التفتيش والتحقيق التي اضطلع بها المكتب مركزاً على فقدان الســـلع وعمليـــات الاحتيال وسلامة أمن الموظفين؛
- يوجز الخطوات التي اتخذها مكتب المفتش العام لتحسين المساءلة وتعزيز إشاعة ثقافـــة أخلاقيـــة شاملة في **البرنامج** وتشجيع الموظفين على الإبلاغ عن التجاوزات؛
- يصف التعاون مع وحدات المراقبة الأخرى والحكومات المضيفة بما في ذلك مبادرات التدريـــب المشترك؛
- يقدم معلومات عن متابعة التوصيات المنبثقة عن أنشطة مكتب المفتش العام؛
- يبلغ عن استعادة أموال قدرها ٥٥٠ ٠٠٠ دولار عن هذه الفترة وبذلك يصل مجمـــوع الأمـــوال المستعادة نتيجةً لإجراءات مكتب المفتش العام منذ إنشائه عام ١٩٩٥ إلى ٤,١ مليون دولار.

مشروع القـــرار

يدلي المجلس بتعليقاته على تقرير مكتب المفتش العام (يناير/كانون الثاني ١٩٩٨ ديســـمبر/كـــانون الأول ١٩٩٩) (الوثيقة WFP/EB.3/2000/4-C) ويحيل التعليقات والتقرير إلى مكتب الأمـــم المتحـــدة لخدمـــات المراقبة الداخلية.

مقدمة

١- أنشئ مكتب المفتش العام عام ١٩٩٥ للحد من عمليات الاحتيال وسوء الإدارة والتجاوزات في عمليات **البرنامج** في مختلف أرجاء العالم. ويقوم مكتب المفتش العام، انسجاما مع اختصاصاته وعملا بمشورة الإدارة العليا وأخذا بإرشادات المجلس التنفيذي، بعمليات تحقيق وتفتيش لعمليات **البرنامج**. ولقد دعا المجلس، عندما نظر في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٨ في تقرير مكتب المفتش العام إلى تعزيز الوعي بوظيفتي التفتيش والتحقيق ضمن **البرنامج**، وبالدروس التي يستخلصها المفتش العام، لا سيما في ضوء التحول إلى اللامركزية. وطلب المندوبون أن يركز مكتب المفتش العام على فقدان الأغذية أثناء الشحن وعلى أمن وسلامة الموظفين والتعاون مع الحكومات المضيفة ومع وحدات المراقبة الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وشدد المجلس، فضلا عن ذلك، على دور مكتب المفتش العام في تعزيز المساءلة ضمن **البرنامج** وحث مكتب المفتش العام على اتخاذ خطوات من أجل تشجيع الموظفين من سائر المستويات على الإبلاغ عن التجاوزات.

٢- تبلغ الميزانية السنوية لمكتب المفتش العام ٦٢٥ ٣٨٣ دولارا وكان يعمل فيه خلال فترة ١٩٩٨-١٩٩٩ موظفان من الفئة المهنية وموظف دعم واحد. ومما وسع قدرات الموظفين، دون أن يرتب أي زيادة في الميزانية، التعاقد لأداء بعض الأعمال في الخارج وندب بعض موظفي **البرنامج** أحيانا لمساعدة المكتب في عمله. ومن المنتظر أن ينضم موظف دعم صغير إضافي إلى المكتب بنهاية عام ٢٠٠٠.

الإنجازات الرئيسية

٣- استطاع مكتب المفتش العام أن يشجع باستمرار على نشر ثقافة الأمانة والمساءلة في صفوف موظفي **البرنامج** الذين يعملون في ظروف ميدانية بالغة الصعوبة وغالبا ما يضحون بأمنهم الشخصي وحياتهم العائلية كيما يؤدوا رسالة **البرنامج**.

٤- نظر مكتب المفتش العام في ٦٥ حالة خلال الفترة التي شملها التقرير. وأعد تقارير عن ١٦ عملية تفتيش و١٥ عملية تحقيق. أما الحالات الأخرى فقد وجد أنها لا أساس لها أو أنها عولجت محليا بتوجيه من المكتب. وأجريت عمليات التفتيش والتحقيق في المقر الرئيسي والميدان على حد سواء، وشملت زيارات إلى العديد من المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. ومن المكاتب الميدانية التي جرت زيارتها مكاتب في البلدان التالية: أفغانستان، الإكوادور، باكستان، بنغلاديش، بوروندي، تركيا، تنزانيا، جورجيا، كاب فردي، السودان، كولومبيا، كينيا، ليسوتو، مالي، جمهورية مقدونيا (يوغوسلافيا السابقة)، موريتانيا، هاييتي، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٥- بلغ مجموع الأموال المستردة عن فترة التقرير ٠٠٠ ٥٥٠ دولار. وبذلك وصل مجموع الأموال المستردة بفضل إجراءات المكتب منذ أغسطس/آب ١٩٩٥ إلى ٤,١ مليون دولار.

٦- وكان مكتب المفتش العام قد زود الإدارة منذ إنشائه وحتى عام ١٩٩٩، بما يزيد عن ٤٠٠ توصية بإجراءات تصحيحية أخذ بنحو ٢٠٠ منها خلال فترة التقرير الحالي. وتحدد تقارير مكتب المفتش العام عادة الوحدات المسؤولة عن تنفيذ التوصيات التي طبق معظمها بينما البعض الآخر هو في طريقه إلى التطبيق. وهناك توصيات سقطت لتغير

الظروف. ويتم رصد التنفيذ من خلال بعثات متابعة من المكتب ومن خلال تدفق المعلومات المستمر من وحدات المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية إلى مكتب المفتش العام.

عمليات التحقيق والتفتيش

٧- شهدت عمليات التحقيق والتفتيش التي قام بها مكتب المفتش العام ازديادا مطردا خلال فترة التقرير. وشملت هذه العمليات التحقيقات التي قدمت على سبيل مساعدة وحدات الرقابة التابعة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى ولسلطات تنفيذ القوانين التابعة لمختلف الحكومات. وشملت أيضا تفتيش أنشطة **البرنامج** في الميدان وفي المقر الرئيسي وفق مؤشرات خطر وضعت بالمشاركة مع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات. وأجريت عمليات تحقيق وتفتيش مشاركة بين وحدات المراقبة الأخرى التابعة **للبرنامج** ووحدات المراقبة التابعة لكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وكذلك بالتعاون مع السلطات القطرية. ويرمي مكتب المفتش العام إلى أن يكون استباقيا من خلال عمليات التفتيش وسريع الاستجابة في عمليات التحقيق.

٨- وكثيرا ما يوسع مكتب المفتش العام الهدف الأولي لقضية ما ليتناول قضايا أخرى. وغالبا ما يحدث ذلك عندما يكشف تحقيق أو تفتيش ما مخاطر أو تجاوزات إضافية. ويقدم الجزء التالي أمثلة عن القضايا التي تولاها مكتب المفتش العام، وقد أوجز بعضها إيجازا شديدا توخيا للسرية.

عمليات التحقيق والتفتيش المتعلقة بأمن وسلامة الموظفين

٩- قضى ٢١ موظفا من موظفي **البرنامج** أثناء أداء الواجب خلال فترة هذا التقرير، منهم تسعة قضوا اغتيالا، وثلاثة قتلوا في حادث تحطم طائرة مؤسف في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩، وتسعة آخرون توفوا في حوادث غير جنائية. وأجرى مكتب المفتش العام تحقيقات في عدة اغتيالات بالتعاون مع السلطات المحلية والدولية. وعلى الرغم من أنه لم تتم ملاحقة أي من مرتكبي هذه الجرائم حتى الآن، فإن المديرة التنفيذية قد ألحت لدى الحكومات المضيفة ومجلس الأمن على ضرورة ملاحقة المتهمين وإحالتهم إلى القضاء لتأخذ العدالة مجراها كاملا.

١٠- وقد تعاون مكتب المفتش العام تعاونا وثيقا مع الفرق متعددة التخصصات في فريق المهام المعني بالأمن والسلامة من أجل تطوير "ثقافة أمن وسلامة" في **البرنامج**. وقد يسر فريق المهام هذا تخطيط وتنفيذ عمليات التدريب على الوعي الأمني لموظفي **البرنامج** في مختلف أرجاء العالم. واستطاعت معظم المكاتب الميدانية، فضلا عن ذلك، أن توسع نطاق التدريب ليشمل موظفي الوكالات الشقيقة وشركاء التنفيذ بهدف تعزيز الوعي بقضايا الأمن والسلامة.

١١- ويتعاون مكتب المفتش العام على نحو وثيق مع مركز التنسيق الأمني (Security Focal Point) التابع **للبرنامج** ومع مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن. وقد دعا مكتب المفتش العام الأجهزة الأمنية الميدانية التابعة **للبرنامج** ولمكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن إلى تقديم المساعدة في عمليات التحقيق والتفتيش وإلى توفير المعلومات والاضطلاع بأعمال المتابعة لتنفيذ التوصيات. ومن التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن من خلال أنشطة مكتب المفتش العام نشر نتائج التحقيقات الأمنية والنصائح الأمنية على نطاق واسع حسب الاقتضاء. وقد ساهم مكتب المفتش العام، فضلا عن ذلك، في الجزء المتعلق بأمن الأشياء الثمينة والأموال النقدية أثناء النقل في دليل المحاسبة للمكاتب القطرية.

١٢- أدى اعتداء وقع في السودان على إحدى مركبات **البرنامج** وسيارة مرافقة لها إلى وفاة اثنين من موظفي **البرنامج** وأحد موظفي الهلال الأحمر السوداني وإلى جرح أربعة أشخاص آخرين. وركز التحقيق المشترك بين مكتب المفتش العام ومكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن على التوصل إلى معرفة الجناة وتقييم ملاءمة التدابير الأمنية القائمة. وأدى تفتيش مشترك أجري بالتزامن مع التحقيق إلى إنجاز ما يلي: تحسين شبكة الاتصالات، ووضع إجراءات جديدة لتصاريح السفر، وتعزيز أمن المركبات. ومع ذلك، لم يكن الجناة قد أحيلوا إلى القضاء حتى إعداد هذا التقرير.

عمليات التحقيق والتفتيش في حالات فقدان السلع

١٣- تشكل مراقبة السلع وتفتيش المخازن جزءا أساسيا من عمليات التحقيق والتفتيش التي تقوم بها المكاتب الميدانية. وقد قام مكتب المفتش العام خلال فترة السنتين بالتحقيق في حالات فقدان أغذية، في جملة قضايا أخرى. وجدير بالذكر أنه لم تطرأ أي زيادة على إجمالي الخسائر المبلغ عنها في **البرنامج** على الرغم من نقل كميات قياسية من الأغذية. فتطبيق توصيات مكتب المفتش العام أدى إلى تحسين مراقبة السلع والمساءلة عنها. وتتولى السلطات المحلية متابعة التحقيقات التي لا تفضي إلى نتائج حاسمة. وقد شملت عمليات التفتيش للمخازن ومرافق النقل العابر وتسليم الأغذية إلى مقاصدها النهائية. وأجريت أيضا عمليات تفتيش على سبيل المتابعة للتأكد من تنفيذ التوصيات.

⇦ *نماذج لحالات التحقيق الحالة (ألف) كاب فيردي*

١٤- وردت بداية تقارير أولية عن فقدان أغذية بقيمة مليون دولار تشمل ٤٠٠ ١ طن من الزيت وخليط الذرة والصويا والأرز من مشروع للتغذية المدرسية يغطي تسع جزر في كاب فردي. وأجرى مكتب المفتش العام في يوليو/تموز ١٩٩٩ تحقيقا بالتعاون الكامل مع المكتبين الإقليمي والقطري ومع الفريق الإقليمي لشؤون النقل والإمداد. واعترفت الحكومة بأن الخسائر نجمت عن عملية اقتراض غير مأذون بها من مخزونات **البرنامج** وعن ضعف مراقبة المخزونات من جانب الوكالة الحكومية المسؤولة عن إدارة الأغذية.

١٥- وبعد عملية تسوية ناجحة قدرت الخسائر بمقدار ٨٧٠ طنا قيمتها ٠٠٠ ٥٢٣ دولار. وجرى التعويض عن الخسائر إثر مفاوضات مكثفة مع الحكومة واستعاد **البرنامج** كميات كبيرة من السلع. ونتيجة للتحقيق تمت مراجعة الاتفاق مع الحكومة بشأن أنشطة المشروعات إضافة إلى الممارسات الإدارية في المكتب القطري.

⇦ *الحالة (باء) – بوركينا فاسو*

١٦- وردت تقارير من بوركينا فاسو في أبريل/نيسان ١٩٩٩، تفيد بعمليات بيع غير مشروعة وغير مرخصة في السوق لسلع **البرنامج** العائدة لمشروع للغذاء مقابل العمل. وقدرت كمية الأغذية المفقودة (أسماك معلبة ولحوم معلبة) بـ ٧١٧ طنا بقيمة تبلغ ٠٠٠ ٧٥٠ ١ دولار.

١٧- واتخذ المكتب الإقليمي قرارا بسحب المنتجات المعلبة من تشكيلة الأغذية واستبدالها بسلع كالفاصوليا والبقول التي تعتبر مساوية لها في الملاءمة دون أن تساويها في احتمال اختلاسها. وشرع **البرنامج** بتدخلات استباقية على أعلى المستويات الحكومية بما فيها رئيس الوزراء. وأشارت المديرة التنفيذية إلى هذا الموضوع في تقريرها عن خسائر ما بعد التسليم الذي قدمته إلى المجلس التنفيذي في مايو/أيار ٢٠٠٠ (الوثيقة WFP/EB.A/2000/7-A) وجرى الاضطلاع، بالتشاور مع مكتب المفتش العام، بجرد للمخازن وبتحقيق محلي شارك فيه المفتش العام لبوركينا فاسو. وعلقت عمليات توزيع السلع في انتظار تنفيذ تدابير تصحيحية/قانونية. ولم تكن الحكومة ساعة إعداد هذا التقرير قد

نفذت توصيات المفتش العام المنبثقة عن التحقيق الذي أجراه **البرنامج**. وقد وجهت المديرة التنفيذية خطابا إلى الحكومة وضعت فيه شروطا لاستئناف أنشطة المشروع منها التعويض عن السلع المفقودة.

⇦ *الحالة (جيم) - مالي*

١٨- قام مكتب المفتشين العام في **البرنامج** وفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مايو/أيار ١٩٩٩، بالتحقيق مشاركة في سرقة نحو ٢٠ طنا من خليط من سلع **البرنامج** قدرت قيمتها بعدة آلاف من الدولارات. ويسر الاضطلاع المشترك بالتحقيق الاتصال بموظفي المنظمتين وشركائهما التنفيذيين والاطلاع على سجلاتهما. وتبين أن أحدا من موظفي **البرنامج** لم يكن متورطا في السرقة وأن الشركاء التنفيذيين قاموا بتحوير المتطلبات الغذائية من خلال تضخيم أعداد اللاجئين. وفصل موظف من إحدى المنظمات الدولية وأوقف استخدام آخرين. وبينت الدروس المستخلصة أهمية التعاون مع شركاء تنفيذيين موثوق بهم قادرين على منع الاحتيال من خلال نظم مناسبة للرقابة الداخلية والحاجة إلى "فصل الواجبات". وأخضعت المكاتب القطرية والفرعية للتفتيش وأدى ذلك إلى تحسين الأنشطة المتعلقة بالمخازن والرصد.

⇦ *الحالة (دال)*

١٩- أجرى مكتب المفتش العام تحقيقات بعد تلقيه ادعاءات وإحالات من وحدات المراقبة الأخرى في **البرنامج** في قضية تصرف غير سليم خطيرة من جانب مدير قطري **للبرنامج** منح قرضا بدون ترخيص بقيمة ١٠٠ ٠٠٠ دولار من أموال **البرنامج** إلى رجل أعمال محلي. وكان المدير القطري قد يسر للرجل نفسه الحصول على عقد لتوريد أغذية من خلال الشريك الحكومي المنفذ، دون أن يكشف عن تورطه الشخصي. ومكن القرض رجل الأعمال من توريد الأغذية. وكشف التحقيق بأن سلامة عملية الشراء والتوريد قد تأثرت على الرغم من أن السلع ذاتها قد سلمت. ولم يعد المدير القطري في عداد موظفي البرنامج نتيجة للتحقيق.

⇦ *الحالة (هاء)*

٢٠- جرى التحقيق في اختلاس أحد موظفي **البرنامج** المهنيين أموالا بقيمة ٤٤ ٠٠٠ دولار. وكان الموظف قد أودع شيكات في حسابه الخاص وتلاعب بالحسابات ليخفي صنيعه. ولم يعد هذا الموظف في عداد موظفي **البرنامج**. ويلاحق مكتب المفتش العام بالتعاون مع المكتب الإقليمي هذا الشخص عبر الحدود من أجل استعادة الأموال وربما ملاحقته قضائيا.

⇦ *الحالة (واو)*

٢١- كشف تحقيق شمل موظفين محليين متهمين بالاحتيال بأنهما استغلا معرفتهما المؤسسية بشؤون الإدارة والمالية لتحقيق مكاسب شخصية والسيطرة على الموظفين المحليين وخلق انطباع بأنهما السلطة الواقعية في المكتب. وقد انطوى ذلك على إساءة استخدام السلطة وعلى مضايقة جنسية. وقد سرح الشخصان بعد أن أثبت التحقيق بالأدلة أنهما تحايلا على **البرنامج** من خلال استخدام عملية توريد لتحقيق مكاسب شخصية، وأنهما أساءا استخدام السلطة إساءة بالغة. وقد عمل المدير القطري بروح من التعاون مع موظفي المكتب القطري خلال التحقيق وبعده حرصا على رفع معنوياتهم. وقد أدى تشكيل فريق جديد في ذلك المكتب الميداني إلى إعلاء شأن المساءلة.

⇦ *الحالة (زاي)*

٢٢- حقق مكتب المفتش العام خلال فترة التقرير في عدد من الشكاوى المتصلة بقيام عدد من موظفي **البرنامج** بإساءة استخدام شبكة الإنترنت. ومعروف أن استخدام الموظفين لشبكة الإنترنت ضروري لتصريف أعمال **البرنامج** وأنه وسيلة مفيدة لربط الموظفين بذويهم عندما يعملون في ظروف ميدانية صعبة ونائية. وتم خلال التحقيقات رصد استخدام الموظفين للإنترنت للبت فيما إذا كانوا قد أساءوا استخدام هذه الأداة.

٢٣- ونتيجة غير مباشرة لهذه التحقيقات تبين لمكتب المفتش العام أن جهة خارجية تلقت عن طريق الخطأ اتصالات إلكترونية كثيرة (من خلال الشبكة العالمية) موجهة إلى **البرنامج**. وتطلب التحقيق في هذا الأمر دراسة حركة البريد الإلكتروني الذي بين أن عددا من الموظفين استخدم موارد **البرنامج** للاطلاع (لفترات طويلة) على مواقع غير لائقة من أجهزة حاسوب تخص **البرنامج**. واستنادا إلى النتائج والتوصيات التي توصل إليها مكتب المفتش العام، أصدر **البرنامج** سياسة بشأن استخدام شبكة الإنترنت يحظر فيها مشاهدة المواقع غير اللائقة. وقد وزعت السياسة على **البرنامج** بكامله ويجرى رصد التقيد بها. كذلك فقد اتخذ **البرنامج** تدابير تقنية لمنع الوصول إلى المواقع غير اللائقة في الشبكة العالمية.

ملخص لحالات التفتيش

٢٤- شملت عمليات التفتيش التي قام بها مكتب المفتش العام لعمليات **البرنامج** نطاقا واسعا من القضايا. وكان التركيز في عمليات التفتيش يختلف باختلاف المخاطر، وقد شمل نقاط العبور للمخازن والسلع، ومسك دفاتر السلع، والعمليات الجوية، وتنسيق أعمال **البرنامج** مع المنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية، ومشروعات الغذاء مقابل العمل، والرصد العام للمشروعات. وتناول مكتب المفتش العام أيضا عملية التحول إلى اللامركزية الجارية. وقد خلصت عملية تفتيش المكاتب الإقليمية إلى أن عملية التحول إلى اللامركزية قد حققت تقدما مرضيا على مدى فترة التقرير.

٢٥- وأجرى مكتب المفتش العام عدة عمليات تفتيش لأنشطة **البرنامج** في المقر الرئيسي. واختلف التركيز باختلاف الادعاءات المقدمة والمخاطر المحددة ومنها تصادم المصالح، وإساءة استخدام السلطة، والمضايقة، وعمليات التوريد والمسائل المتصلة بالأمن. ونتيجة لذلك، توقف **البرنامج** عن استخدام عدد من الموظفين وأن عددا آخر منهم خضع للمحاسبة. وجرى، فضلا عن ذلك، تنفيذ توصيات تتعلق بتحسين العمليات وأمن المباني وحركة الموظفين والبضائع.

إسداء النصح للموظفين والإدارة

٢٦- واصل مكتب المفتش العام تقديم النصح لمديري **البرنامج** وموظفيه بشأن أدائهم لمسؤولياتهم وبشأن التوجيهات المتعلقة بتوحيد استعمال السيارات الرسمية وسلامة استخدامها، وتسجيل الملكية الفكرية العائدة **للبرنامج** ومنها شعار **البرنامج** مثلا. وقدم المكتب النصح أيضا للإدارة العليا والموظفين بشأن قبول الهدايا، والمشاركة في الأنشطة السياسية، وضرورة تسديد الديون الشخصية قبل مغادرة البلاد، والمضايقة في سياق التزامات **البرنامج** تجاه النساء، وتصدير المقتنيات الشخصية.

الدروس المستفادة

٢٧- كثيرا ما يسأل مكتب المفتش العام عن كيفية إدراج الدروس المستخلصة في صلب عمل **البرنامج**. وما يفعله هو أولا أن يتابع تنفيذ المديرين للتوصيات، وثانيا أنه يسهم في وضع السياسات الجديدة وتنقيحها، وثالثا أنه يوزع تقاريره على نطاق واسع في صفوف المديرين. وقد أدى اعتماد التوصيات إلى تعزيز ثقافة الإدارة في **البرنامج**.

٢٨- كشفت عمليات التحقيق والتفتيش التي اضطلع بها خلال فترة التقرير عن حالات من المضايقة وطلبت المديرة التنفيذية من مكتب المفتش العام أن يتعاون مع قسم الموارد البشرية لاستيعاب الدروس المستخلصة في سياسة شاملة جديدة. وتتألف السياسة الجديدة من إطار للتعرف المبكر على مشكلات الموظفين وجهاز لحل المشكلات أو استيعابها في الوقت المناسب. وقد أدرجت السياسة كنموذج ضمن المواد التوضيحية في مؤتمر الأخلاقيات وحل النزاعات في المنظمات الدولية الذي استضافه البنك الدولي في واشنطن في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩ والذي شارك فيه المفتش العام **للبرنامج**.

٢٩- ومع الاعتراف بأن المضايقة نادرا ما يبلغ عنها فإن التحدي المستمر يكمن في بناء الثقة بالنظام من خلال معالجة القضايا بسرية وبكفاءة مهنية. ومما يزيد هذا التحدي صعوبة تعدد ثقافات موظفي **البرنامج** وهيكليته الهرمية التي تجعل الموظفين يخشون الإبلاغ عن تجاوزات رؤسائهم. ويتفاقم الوضع بسبب الظروف السائدة في الميدان حيث تبرز أوضاع مؤاتية لارتكاب التجاوزات تخلقها العلاقة بين التقاليد المحلية والسلطة وتضخم مفهوم السلطة.

٣٠- أنزل **البرنامج** عقوبات باثنين من كبار المديرين لارتكابهم أعمالا انتقامية ضد موظفين أبلغوا عن إساءتهما استخدام السلطة أو عن ارتكابهما تجاوزات. وتعتبر هذه خطوة مهمة نحو تغيير الثقافة السائدة في المنظمة.

تفتيش المكتب من قبل وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة

٣١- قامت وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة في إطار تقييمها القدرات في التحقيق **للبرنامج** وغيره من المنظمات التابعة للأمم المتحدة بتفتيش مكتب المفتش العام. ونوقشت الملاحظات الأولية التي أبدتها الوحدة في المؤتمر الثاني للمحققين الذي استضافه مكتب المفتش العام في المقر الرئيسي **للبرنامج** في يونيو/حزيران ٢٠٠٠. وتقرير وحدة التفتيش المشتركة هو قيد الإعداد حاليا.

التعاون مع هيئات الرقابة الداخلية التابعة للأمم المتحدة

٣٢- أدى تطوير أجهزة للرقابة الداخلية في مختلف الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، إضافة إلى الدور الفريد لهذه الأجهزة، إلى خلق بيئة متراصة لتبادل الخبرات وتقاسم الدروس. وقد جرى إطلاق عدة مبادرات تدريبية بين وحدات التحقيق التابعة للأمم المتحدة. فقد تعاقد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المراقبة الداخلية مع رابطة المحققين في أعمال الاحتيال المرخصين لعقد حلقة دراسية مجانية في مكتب المفتش العام عن البحث عن الأصول المخفية، استقصاء الرشوة والفساد. وقد وفر المحفل فرصة ممتازة للحوار مع نظراء. واستضاف مكتب المفتش العام في منظمة

الأغذية والزراعة حلقتين دراسيتين خلال فترة التقرير حضرهما المفتش العام **للبرنامج**. ووفرت هاتان الندوتان تدريبا عن مجالات الخطر وطرق معالجتها وكانت محفلا لمناقشتها.

٣٣- وخلال شهر مارس/آذار ١٩٩٩ نظم مكتب المفتش العام حلقة دراسية لمدة أسبوع عن طرق التحقيق وذلك في أكاديمية التحقيق الجنائي للمفتشين العامين ومقرها في مركز التدريب على إنفاذ القوانين الاتحادية في الولايات المتحدة وذلك لصالح ١٤ وكالة تابعة للأمم المتحدة وللمؤسسات المالية متعددة التخصصات. وكان مكتب خدمات المراقبة الداخلية ومكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن بين الهيئات الممثلة في الحلقة الدراسية التي حضرها ٣١ موظفا من كيانات دولية منهم أربعة مفتشين عامين وموظفون قانونيون. ووفر هذا المحفل فرصة لتنسيق الأعمال الجارية في عدة منظمات لتطوير إرشادات أخلاقية بشأن صلاحيات ومسؤوليات المنظمات والموظفين في سياق التحقيقات. ودرست الندوة أيضا الأسلوب المتبع في إحالة القضايا إلى السلطات لأغراض الملاحقة الجنائية والمدنية وأبعاد ذلك بالنسبة للمزايا والحصانات.

٣٤- واستضاف مكتب خدمات المراقبة الداخلية أول مؤتمر للمحققين في المقر الرئيسي للأمم المتحدة عام ١٩٩٩. وجرى الاتفاق على بروتوكولات وأساليب عمل مشتركة لإجراء التحقيقات في المستقبل. واستضاف مكتب المفتش العام المؤتمر الثاني للمحققين في مقر برنامج الأغذية العالمي في يونيو/حزيران ٢٠٠٠.

التعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)

٣٥- يتعاون مكتب المفتش العام مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) التي منحت مركز المراقب لدى الجمعية العامة عام ١٩٩٧ والتي وقعت مذكرة تفاهم مع مكتب خدمات المراقبة الداخلية. وقد قدمت الإنتربول المشورة لمكتب المفتش العام بشأن معالجة قضايا الجرائم عبر الحدود ومنها سبل مقاومة خطط وضعت للتحايل على عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة. وتقدم المنظمة إلى مكتب المفتش العام خدمات تقنية أخرى دوريا منها تحليل التزوير والتزييف، وإمكانات الحصول على خبرات تقنية، والاطلاع على قواعد البيانات.

الأخلاقيات

٣٦- من الصعب قياس الوقاية أو النتائج الوقائية التي يحققها مكتب المفتش العام. وللرقابة، بطبيعتها، تأثير رادع ما. ومجرد وجود مكتب للرقابة هو تذكير بضرورة التقيد بالقواعد. ويدير مكتب المفتش العام خطا ساخنا أضيف إلى مواقع **البرنامج** على الشبكة العالمية لتيسير الإبلاغ عن التجاوزات.

٣٧- أصبح مكتب المفتش العام خلال السنوات الخمس الأولى من عمره مكونا معترفا به ومقبولا في ثقافة الإدارة في **البرنامج**. ولقد كانت الأخلاقيات والأمانة محط تركيز المفتش العام في الكلمة التي ألقاها في الاجتماع الشامل في تونس في فبراير/شباط ١٩٩٩ ، الذي مثل للموظفين التنفيذيين والمديرين الإقليميين والمديرين القطريين وغيرهم من كبار المديرين محفلا لمناقشة مبادئ الأخلاقيات فضلا عن دور الإدارة الكبير في التشديد على أهمية المساءلة.

٣٨- وكانت مساءلة التطبيق العملي للأخلاقيات والأمانة موضوع اجتماعين لمجموعتي تبصر عقدا في روما ضم الأول منهما موظفين إقليميين وماليين وإداريين والآخر موظفين إقليميين في مجال الموارد البشرية. ووفر الاجتماعان

فرصة للحوار حول الدروس المستخلصة من عمليات التحقيق والتفتيش المتعلقة بمجالات عمل المجموعتين ولمناقشة التفاعل بين مكتب المفتش العام والموظفين الذين يضطلعون بمسؤوليات في مجالي الشؤون المالية وشؤون الموظفين.

شفافية مكتب المفتش العام

٣٩- وزع مكتب المفتش العام مشروع "الإجراءات التشغيلية لمكتب المفتش العام" على الموظفين التنفيذيين وممثلي الموظفين. والغرض من هذه الوثيقة هو تعزيز شفافية الإجراءات والأصول القانونية التي يطبقها المكتب في إجراء عمليات التفتيش والتحقيق.

الخلاصة

٤٠- ليست المنجزات المدرجة في هذا التقرير سوى خطوات على الطريق نحو مواجهة تحد كبير يتمثل في تحقيق هدف أساسي هو بناء الثقة في ثقافة مؤسسية قائمة على الأمانة والثقة المتبادلة تحرر الأشخاص من الخوف من أعمال انتقامية ردا على استفسار وإبلاغ عن تجاوزات أيا كان مركزهم ضمن المنظمة. ويعتمد نجاح المنظمة في تغذية الفقراء الجوعى على قدرتها على إعلاء هذه الثقافة المؤسسية وتعزيزها وعلى استمرار قدرتها على الانفتاح ومواجهة التحديات. ولقد كان من ركائز عمل مكتب المفتش العام أن **البرنامج** يقر صراحة بأخطائه ويتعلم منها وأنه يشجع على الحوار والمناقشة المنفتحين.